

الإطار الماكرو- مالي المستخدم في تحضير مشروع موارنة 2008

1- المؤشرات الماكرو-اقتصادية المدرجة في البرنامج الاقتصادي

لقد اعتمدت وزارة المالية، في تحضير التوقعات المالية المتوسطة الأمد، المؤشرات الماكرو- الاقتصادية المشار إليها في الجدول رقم 1. وقد افترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2008، سوف يسجل 4 في المئة (وهو يوازي معدلاً اسمياً نسبته 6 في المئة) ، مقارنة مع 1 في المئة متوقعة لعام 2007.

جدول رقم 1 – المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2010	2009	2008	
5.0%	4.5%	4.0%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
7.1%	6.6%	6.1%	معدل النمو الاسمي (%)
2.7%	2.2%	2.7%	نسبة التضخم – نهاية العام 1/1
43,182	40,319	37,826	الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)
28,645	26,746	25,092	الناتج المحلي القائم (مليار د.أ.)
18,136	16,934	15,887	حجم الاستيراد (مليار ل.ل.)

1/ بما يتضمن أثر زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة في 2008 و2010

ويتوجب على الإدارات والمصالح العامة اعتماد هذه المؤشرات في سياق أية تقديرات متوسطة الأمد ستقوم بتطويرها، لكي تتسجم هذه التقديرات مع ما تعده وزارة المالية.

2- مستوى النفقات المتوقع في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الإنفاق الإجمالي من نسبة 31 في المئة¹ من الناتج المحلي عام 2008 إلى 27 في المئة عام 2010. وسيأتي هذا التخفيض بشكل رئيسي عن تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من 19 في المئة من الناتج المحلي إلى 15.5 في المئة، إضافة إلى تقليص حجم خدمة الدين العام من 12.4 في المئة إلى 11.1 في المئة. إن الخفض في حجم الإنفاق (من خارج خدمة الدين) سوف يسهم في خفض العجز والمديونية وبالتالي من خفض خدمة الدين، والذي بدوره سيبيح حجماً أعلى من الموارد على المدى المتوسط يمكن استخدامه في إطفاء أصل الدين.

جدول رقم 2 – سقف النفقات المقدر في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2010	2009	2008	مليار ل.ل.
12,064	12,174	12,665	إجمالي النفقات

¹ يرتفع هذا الرقم إلى 33.5 في المئة في حال شموله للنفقات المرتبطة بالحرب من إعادة أعمار البنى التحتية وتعويضات المساكن، إضافة إلى النفقات الاستثمارية الممولة من مصادر خارجية عبر مجلس الإنماء والأعمار.

7,264	7,428	7,991	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منها:
3754	3669	3562	1. الرواتب والأجور (بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة)
207	203	199	2- المواد الاستهلاكية
95	94	92	3- الخدمات الخارجية
527	517	457	4- تحويلات
260	255	250	5- نفقات جارية أخرى
1179	1339	1469	6- إنفاق استثماري، منه:
		330	الانفاق المرتبط بالحرب
533	523	446	الانفاق الاستثماري الممول من مصادر خارجية (مجلس الانماء والاعمار)
1,105	1,222	1,838	7- نفقات الخزينة الأخرى
4,800	4,746	4,674	8- خدمة الدين *
			% من الناتج المحلي
27.9%	30.2%	33.5%	إجمالي النفقات
16.82%	18.42%	21.13%	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منها:
8.69%	9.10%	9.42%	1. الرواتب والأجور (بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة)
0.48%	0.50%	0.53%	2- المواد الاستهلاكية
0.22%	0.23%	0.24%	3- الخدمات الخارجية
1.22%	1.28%	1.21%	4- تحويلات
0.60%	0.63%	0.66%	5- نفقات جارية أخرى
2.73%	3.32%	3.88%	6- إنفاق استثماري
2.56%	3.03%	4.86%	7- نفقات الخزينة الأخرى
11.1%	11.8%	12.4%	8- خدمة الدين

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في آذار 2007، وزارة المالية

* يتضمن هذا الرقم فوائد قروض مؤسسة كهرباء لبنان التي ترد في الموازنة تحت بند التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان ولا يتضمن أقساط القروض الخارجية، وبالتالي يختلف عن المنهجية المعتمدة حالياً في الموازنة.

3- مستوى الإيرادات المتوقع تحقيقها في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم رفع الإيرادات 23.5 في المئة من الناتج المحلي عام 2008 (باستثناء الهبات) إلى 24.3 في المئة عام 2010. إن هذه الزيادة في الإيرادات لا تعني إتاحة مزيد من الموارد للإنفاق، بل الهدف منها تعزيز الفائض الأولي الذي سيساعد على بلوغ الهدف الذي وضعتة الحكومة لمستوى الدين العام كنسبة من الناتج، أي 145 في المئة عام 2011.

جدول رقم 3 - العائدات المقدرة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2010	2009	2008	مليار ل.ل.
10,499	9,195	9,261	إجمالي الإيرادات والهبات
10,499	9,195	8,931	إجمالي الإيرادات
		330	إجمالي الهبات (لتمويل أضرار الحرب)
			% من الناتج المحلي

24.3%	22.8%	24.5%	إجمالي الإيرادات والهبات
24.3%	22.8%	23.6%	إجمالي الإيرادات
		0.9%	إجمالي الهبات

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في آذار 2007، وزارة المالية

4- الميزان الأولي للمالية العامة

تهدف الحكومة خلال المدى المتوسط إلى تقليص العجز في الميزان الإجمالي، كنسبة من الناتج المحلي، من 9 في المئة إلى 3.6 في المئة. كما تطمح إلى تحقيق فائض أولي يتنامى من 3.4 في المئة عام 2008 إلى 7.5 في المئة عام 2010. وسوف يتحقق ذلك من خلال ترشيد السياسات المالية، إن على صعيد ضبط الإنفاق أو على صعيد تعزيز الإيرادات، كما أشير إليه آنفاً. وسوف يسهم تحقيق الفوائض الأولية في إتاحة الموارد المالية التي من شأنها لجم نمو الدين العام والحد من أثره المتنامي على الاقتصاد الوطني. كما أن تقليص حج م العجز الإجمالي سوف يخفض من الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقراض إلى ما دون النصف على مدى السنوات الثلاث القادمة. ويبين الجدول أدناه الأهداف المتوقع تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة على مستوى الميزان الأولي:

جدول رقم 4 – الميزان الإجمالي والأولي المقدر في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2010	2009	2008	
-1,565	-2,979	-3,404	الميزان الإجمالي (مليار ل.ل.)
-3.6%	-7.4%	-9.0%	الميزان الاجمالي (% من الناتج)
3,235	1,767	1,270	الفائض الأولي
7.5%	4.4%	3.4%	الفائض الأولي (نسبة من الناتج المحلي)